الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5789.4
بتغير قدره
+26.6
0.46%

استقرار صرف الدولار مقابل الدينار عند 0,279 دينار

الكويت ـ كونا: استقر سعر صرف الدولار مقابل الدينار امس عند مستوى 0,279 دينار في حين ارتفع سعر صرف اليورو ليسجل 0,355 دينار مقارنة بأسعار يوم الاثنين.
وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني ان سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدينار استقر عند مستوى 0,428 دينار في حين بقي سعر صرف الين الياباني دون تغيير عند مستوى 0,003 دينار وارتفع سعر صرف الفرنك السويسري ليسجل 0,293 دينار.

«الوطني»: تباطؤ تضخم سعر المستهلك إلى 4,2٪ في نوفمبر ومعظم المكونات تحقق أقل زيادة خلال أكثر من عام

ذكر تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني انه شهد تضخم مؤشر اسعار المستهلك انخفاضا الى نسبة 4,2٪ في شهر نوفمبر مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وأضاف التقرير انه يجب ان يكون هذا الانخفاض والذي بلغ في نوفمبر ادنى مستوى له خلال الستة عشر شهرا الماضية «مؤشرا على انخفاض التضخم في الشهور المقبلة». وذكر الوطني في تقريره ان تقديراته تشير الى بلوغ متوسط التضخم 4,7٪ لعام 2011، كما متوقعا انخفاض هذا المتوسط الى 4,0٪ في عام 2012.

وأشار التقرير الى ان نسبة التضخم الاساس لمؤشر اسعار المستهلك «أي باستثناء اسعار الاغذية والمشروبات» بلغت 3,0٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. فقد انخفضت هذه النسبة عن الارتفاعات التي شهدتها في اواخر عام 2010 ومطلع عام 2011، كما اتخذت هذه النسبة نحو الانخفاض خلال معظم شهور سنة 2011. ولفت التقرير الى ان مؤشر اسعار المستهلك الاساس المنخفض نسبيا يوضح ان معظم الضغط الواقع على مؤشر اسعار المستهلك يأتي او قد اتى بالفعل من اسعار الاغذية.

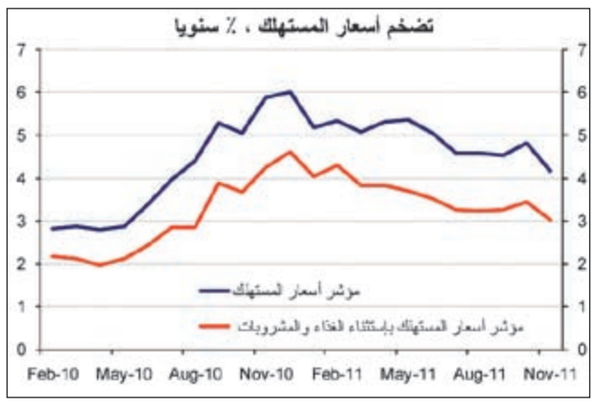

ونوه التقرير الى انه سجلت اسعار الاغذية ارتفاعا بلغت نسبته 8,3٪ على اساس سنوي، وهو ما يعتبر اقل ارتفاع شهدته اسعار الاغذية في الاشهر الستة عشر الماضية. الا ان هذا المكون مازال يشهد اكبر الارتفاعات مقارنة مع باقي المكونات، ويعود ذلك بسبب تباطؤ انخفاض الضغط الواقع من العوامل العالمية.

وفي حين ان بعض المكونات الفرعية مازالت تمثل مصدرا للضغط نحو الارتفاع، فان بعض المكونات الاخرى قد بدأت بالفعل في الانخفاض «انخفضت اسعار الفواكه والخضراوات بنسبة 2,7٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي».

وبين التقرير انه يجب ان ينخفض الضغط الواقع من الاسعار العالمية للاغذية والسلع في الشهور المقبلة، مما سيخفف من الضغط الواقع من هذا المكون على مؤشر سعر المستهلك.

وتطرق التقرير الى الايجارات مشيرا الى ان خدمات المسكن (الايجارات) شهدت ارتفاعا بلغت نسبته 2,9٪، مع مراعاة ان هذا المكون يتم تحديثه بشكل ربع سنوي فقط. استمر تضخم الاسعار في قطاع التعليم والرعاية الصحية في الانخفاض التدريجي ليسجل ايضا 2,9٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وهي اقل نسبة له في عام 2011.

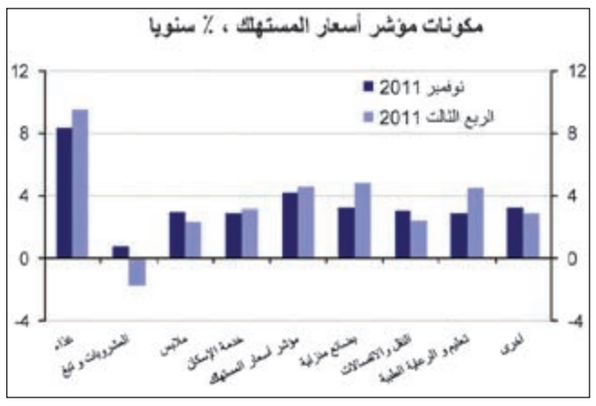

وأوضح التقرير ان نسبة تضخم اسعار السلع والخدمات المنزلية بلغت 3,3٪ على اساس سنوي، كما بلغ متوسط تلك النسبة 4,5٪ في عام 2011 حتى الآن.

وافاد التقرير بان معدل التضخم سيظل تحت السيطرة في الشهور المقبلة مع بدء مصادر الضغوط المختلفة ـ وعلى رأسها الاغذية ـ في الانخفاض. يجب ان يبلغ متوسط تضخم مؤشر اسعار المستهلك 4,7٪ للعام 2011، وتوقع التقرير ان يبلغ المتوسط 4,0٪ في عام 2012.

محافظ «المركزي» يتوجه إلى أبوظبي اليوم للمشاركة في اجتماعات مصرفية

كونا: يتوجه محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم العبدالعزيز الى ابوظبي اليوم للمشاركة في فعاليات اللقاء عالي المستوى الذي سيجمع كبار المسؤولين في البنك المركزي الاوروبي ومحافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي يستضيفه مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي في 19 يناير الجاري.

وقال بنك الكويت المركزي في بيان صحافي ان الجلسة الاولى للحوار سيترأسها الشيخ سالم العبدالعزيز والتي ستتناول آخر التطورات المالية والاقتصادية في دول مجلس التعاون ودول منطقة اليورو. واضاف البيان ان المحافظ سيشارك في الاجتماع الـ 13 لمجلس ادارة المجلس النقدي الخليجي والمقرر انعقاده بعد غد بمدينة ابوظبي في دولة الامارات العربية المتحدة ويضم مجلس ادارة المجلس النقدي الخليجي محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية للدول الاعضاء في الاتحاد النقدي الخليجي وهي مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الكويت.

وذكر انه من المقرر ان يواصل مجلس ادارة المجلس النقدي الخليجي في هذا الاجتماع اعماله ومناقشاته لاستكمال البناء المؤسسي والتنظيمي للمجلس النقدي الخليجي بما في ذلك اعداد نظمه الاساسية ولوائحه التنظيمية ومتطلبات اقامة الجهاز التنفيذي للمجلس الامر الذي سيتيح له المجال لكي يضطلع بمهامه الواردة في نظامه الاساسي. واوضح البيان ان مجلس ادارة المجلس النقدي الخليجي في اجتماعه الـ 13 سيتناول موضوع الجهة الاستشارية التي سيتم تكليفها باعداد دراسة شاملة ومتكاملة للمتطلبات اللازمة لعمل المجلس النقدي الخليجي وسيناقش المجلس آخر التطورات بشأن اختيار الجهة التي ستصمم شعار المجلس النقدي الخليجي.

وبين ان محافظ البنك المركزي الشيخ سالم العبدالعزيز سيشارك ايضا في فعاليات الاجتماع الاول للمجموعة الاستشارية الاقليمية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا والمنبثقة عن مجلس الاستقرار المالي بصفته الرئيس المشارك لهذه المجموعة والذي اقرت مجموعة العشرين انشاءه خلال اجتماع القمة للمجموعة والمنعقد في شهر ابريل 2009.

واضاف البيان انه من المزمع ان يتناول الاجتماع الاول للمجموعة الاستشارية الاقليمية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا والمقرر انعقاده يوم الجمعة الموافق 20 يناير الجاري بمدينة ابوظبي خطة عمل مجلس الاستقرار المالي ومناقشة ابرز القضايا المرتبطة بالاستقرار المالي بالمنطقة وتبادل وجهات النظر والرؤى بشأن الاضطرابات المختلفة التي تعتري العديد من الانظمة المالية في مختلف مناطق العالم ومدى انعكاساتها على الانظمة المالية بدول المنطقة وترتيب الاولويات وبحث المبادرات المختلفة التي تهدف الى تعزيز الاستقرار المالي بمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

الشيخ سالم العبدالعزيز

عموميتها أقرت توزيع 5٪ نقداً وانتخبت العيار والزايد في مجلس إدارتها

«أركان العقارية» نحو التخارج من استثماراتها في السعودية

كشف العضو المنتدب لشركة «أركان الكويت العقارية» بدر العميري عن توجه الشركة للتخارج من استثماراتها في المملكة العربية السعودية إلى جانب استمرار عمليات تخارجها من استثمارها في محفظة الخيران، حيث تركز الشركة خلال الفترة الحالية على الاستثمار في قطاع العقار الاستثماري المحلي التي ترى أنه الأكثر جدوى في ظل ظروف السوق الحالية وندرة الفرص الاستثمارية.

وأضاف العميري في تصريحات صحافية على هامش انعقاد الجمعية العمومية للشركة التي عقدت أمس أن قيمة محفظة الشركة للعقارات الاستثمارية تتراوح بين 25 و27 مليون دينار، حيث يبلغ الإيراد الصافي لها بحدود 1,3 مليون دينار سنويا، متوقعا أن ترتفع قيم الإيرادات لتلك المحفظة خلال الفترة المقبلة، لاسيما مع دخول عدد 4 عقارات استثمارية جديدة إلى حيز التأجير.

بدر العميري مترئسا الجمعية العمومية للشركة (محمد مرسي)

وأشار العميري إلى أن الشركة استطاعت تسويق نحو 90٪ من مشروع أركان في مدينة صباح الأحمد البحرية، وذلك على الرغم من ظروف السيولة في السوق، والأزمة الاقتصادية، مؤكدا ان الشركة ملتزمة في سداد التمويل الإسلامي في مواعيدها.

وأعرب العميري عن أمله في تحسن أوضاع السوق واستقرار الخطط التنموية للدولة والتي من شأنها المساهمة بشكل كبير في إعادة النشاط للسوق العقاري.

وأعلن العميري عن تحقيق أرباح قدرها 1,361 مليون دينار أرباحا عن السنة المالية المنتهية في 31 أكتوبر 2011، وذلك مقارنة مع خسارة غير تشغيلية بقيمة 2,27 مليون دينار للفترة نفسها من العام 2010، مؤكدا أن ما تم تحقيقه من أرباح هي أرباح تشغيلية ولا تتضمن أي أرباح غير محققة من إعادة تقييم الاستثمارات.

وكانت الجمعية العمومية قد أقرت توزيع أرباح نقدية بنسبة 5٪ وبواقع 5 فلوس لكل سهم، كما وافقت الجمعية على تجديد تفويض مجلس الإدارة في شراء أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10٪ من عدد أسهمها، كما تمت الموافقة على انتخاب كل من فواز العيار ومشعل يوسف الزايد كعضوين مكملين بدلا من عضوية الشركة الأولى للاستثمار التي قدم العضوان اللذان يمثلانها استقالاتهما.

● محمود فاروق

الشيخ مشعل جابر الأحمد الصباح مرشح لمنصب قيادي في «المركزي»

الشيخ مشعل جابر الأحمد الصباح

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان الشيخ مشعل جابر الاحمد الصباح مرشح لمنصب قيادي في بنك الكويت المركزي، ويشغل الشيخ مشعل حاليا منصب وكيل مساعد في وزارة التجارة والصناعة ورئيس مكتب الاستثمار الاجنبي، وهو حاصل على الشهادة الجامعية من جامعة الكويت كلية العلوم الاجتماعية قسم العلوم السياسية، كما انه حاصل على شهادة الماجستير وكانت رسالته تحمل عنوان «الخصخصة في دولة الكويت ايجابياتها وسلبياتها». وتوقعت المصادر ان تجرى عدة تعديلات في الجهاز الاداري والتنفيذي للبنك خلال الفترة المقبلة وذلك من منطلق ترتيب اوضاع العاملين فيه واعادة هيكلتهم بما يتناسب مع حجم الاعمال الملقاة على البنك خاصة بعد تجديد واستحداث النظم المالية المعمول بها التي تم تطبيقها على الشركات والمؤسسات والمصارف الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي.

● محمود فاروق

«رساميل» تطلب ترخيصاً لتأسيس بورصة صكوك إسلامية

كشف رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة رساميل للهيكلة المالية عصام زيد الطواري ان «رساميل» تقدمت اخيرا إلى مجلس مفوضي هيئة اسواق المال، بطلب رسمي في شأن إصدار ترخيص شركة مساهمة كويتية يكون نشاطها مقصورا على تشغيل بورصة صكوك إسلامية وفقاً لمواد اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010.

واشار الطواري في تصريحات صحافية، إلى إن الحاجة لإنشاء سوق ثانوي للصكوك الإسلامية في الكويت باتت ملحة، بما يساهم في تنظيم العرض والطلب، حيث بين ان الشركات المحلية تحتاج إلى إصدار الصكوك لتمويل مشروعاتها وتوسعاتها وأنشطتها الاقتصادية المختلفة متوسطة وطويلة الأجل وهو ما يتناسب مع آجال الصكوك التي تتراوح في المتوسط بين خمس إلى عشر سنوات وقد تزيد على ذلك. وقال الطواري ان الصكوك الإسلامية تعد إحدى وسائل التمويل التي شهدت إقبالا متزايدا في السنوات الأخيرة والتي يفضلها المستثمرون نظرا لتوفيرها عوائد ثابتة على رؤوس الأموال وكذلك لاعتمادها على معايير تمويل أعلى كونها مدعومة بأصول حقيقية مما يجعلها ذات مخاطر منخفضة بالمقارنة بأدوات الائتمان الأخرى، مشيرا إلى ان الخصوصية التي يتمتع بها منتج الصكوك ساعدت على تعافي هذا القطاع سريعا بعد تداعيات أزمة الائتمان العالمية.

وأضاف إن إمكانية تصنيف تلك الصكوك بواسطة مؤسسات التصنيف العالمية بالنظر إلى جودة الأصول التي تدعمها، أتاحت الفرصة للشركات والمؤسسات المختلفة غير المصنفة من الوصول إلى بدائل تمويلية بتكلفة أكثر تنافسية بالمقارنة بطرق التمويل التقليدية وهو ما أدى إلى زيادة الإقبال عليها من قبل تلك الشركات.

وأوضح الطواري ان الخطة التنموية للكويت تتضمن تنفيذ العديد من المشروعات الضخمة في الفترة المقبلة، ما يستدعي عمليا إيجاد أدوات تمويلية مبتكرة في ظل تزايد الطلب من المستثمرين على الأدوات الاستثمارية والأوراق المالية ذات العائد الثابت وقليلة المخاطرة.

عصام الطواري

عملية البيع تمت بإرادة حرة من قبل الشركة عبر البورصة

«التجاري»: تم الطعن في الحكم الصادر لـ «دار الاستثمار» حول أسهم بنك بوبيان

أكد مصدر مسؤول في البنك التجاري الكويتي بشأن الحكم الصادر في الجنحة رقم 2009/142 أن هذا الحكم قد صدر من محكمة الدرجة الاولى (دائرة الجنح) وأنه حكم غير نهائي وقابل للطعن بالاستئناف، ويؤكد البنك التجاري بشأن النزاع المتعلق ببيع شركة دار الاستثمار وبعض الشركات التابعة لها لاسهم بنك بوبيان ان البيع تم من قبلهم بارادة حرة، ومن خلال سوق الكويت للاوراق المالية وأن النزاع المتعلق بالاسهم وما اثير بشأنها هو نزاع تجاري بحت وعند عرضه على دائرة اسواق المال – الدائرة المختصة بنزاعات الاسهم ـ قضت فيه المحكمة بجلسة 2011/10/19 في الدعوى رقم 2011/35 برفض دعوى شركة دار الاستثمار والشركات التابعة لها وما يدعو للاسف ان بعض الجهات اصبحت تلجأ الى القضاء الجزائي في المنازعات التجارية البحتة بقصد النيل من الجهات المصرفية دون ان تدرك ان هذه التصرفات سيترتب عليها تبعات جسيمة وخاصة عند التعامل مع هذه الجهات من اي جهة مصرفية مستقبلا.

ويؤكد البنك التجاري الكويتي ان الحكم قد تم الطعن عليه من قبل المحامين المعينين وسيتابع البنك الامر حتى الحصول على حقوقه وحقوق العاملين لديه كاملة.

«بيتك»: سوق الصكوك سيتجاوز حاجز الـ 200 مليار دولار في 2012

توقع تقرير أعدته شركة «بيتك» للأبحاث المحدودة، التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك»، حول آفاق سوق الصكوك الإسلامية العالمية خلال العام 2012، أن تسجل إصدارات الصكوك بنهاية العام الحالي نموا يتراوح بين 25٪ إلى 30٪ لتتجاوز حاجز الـ 200 مليار دولار، على الرغم من بعض التحديات التي تواجه ازدهار هذه الصناعة والمتمثلة في المشاكل المالية لبعض الدول الأوروبية وإسقاطاتها على بقية دول العالم.

وأشار التقرير إلى أن ثمة عوامل ايجابية عدة ترسم مستقبلا أكثر إشراقا لسوق الصكوك خلال العام الحالي والفترة المقبلة، أبرزها: الدور المتزايد للإصدارات الحكومية التي ستشكل العمود الفقري للسوق لإنعاش القطاع الخاص وتمويل مشاريع التنمية الكبرى، فضلا عن النمو الاقتصادي الذي تشهده دول المنطقة والأسواق الناشئة عموما، علاوة على دخول لاعبين جدد، وازدياد شعبية سوق الصكوك خارج الأسواق الإسلامية، بعد أن قدمت الصكوك بديلا ناجحا للسندات التقليدية.

وذكر التقرير أن سوق الصكوك شهد نموا قياسيا خلال العام 2011، بلغت نسبته نحو 88٪ قياسا بالعام السابق في ظل انفتاح المزيد من المؤسسات على هذا السوق، لافتا في هذا الصدد إلى عودة الكويت إلى سوق إصدارات الصكوك بعد غياب دام لنحو 3 سنوات، من خلال إصدار للشركة الأولى للاستثمار.

وفيما يلي تفاصيل التقرير:

نمت الصناعة المالية الإسلامية بمعدل 15٪ ـ 20٪ سنويا خلال العقد الماضي لتصل إلى حوالي 1,3تريليون دولار في عام 2011. وقد برزت صناعة الصكوك باعتبارها واحدة من المكونات الرئيسية للنظام المالي الإسلامي. وما بين عامي2001 و2010 نمت السوق الأولية بمعدل سنوي مركب بلغت نسبته 57٪ لتصل إلى 177 مليار دولار في نهاية نوفمبر2012، وتساهم بنحو 14,3٪ من الأصول المالية الإسلامية عالميا، وسجلت سوق الصكوك الأولية في عام 2011 نموا بمعدل سنوي كبير بلغ نحو 88٪.

حتى نهاية نوفمبر من العام 2011، ارتفعت إصدارات الصكوك لعام 2011 بنحو 59,9٪ مقارنة بما كانت عليه عام 2010 لتصل إلى 80 مليار دولار ارتفاعا من 45,1 مليار دولار لعام 2010، تدعمه العوامل التالية:

● الدور المتزايد لمبادرات التخطيط المالي الرئيسية والجهات الحكومية التي ستكون بمثابة العمود الفقري للنمو خلال السنوات المقبلة.

● التطور والنمو الاقتصادي الذي تشهده الأسواق الناشئة. على الرغم من تعديل صندوق النقد الدولي لتوقعاته لنمو إجمالي الناتج المحلي العالمي إلى 4,0٪ لعام 2011 (سابقا كان التوقع بالنمو لعام 2011 عند 4,3٪، وكان عام 2010 سجل نمو بنسبة 4,6٪)، ومع ذلك، فان آسيا والشرق الأوسط والأسواق الناشئة من المتوقع استمرارها في أدائها المتفوق.

● على الرغم من أن عائدات الصكوك ارتفعت مؤخرا بسبب التراجع في ثقة المستثمرين، فإنها لاتزال أقل من متوسط العوائد لآخر ثلاث سنوات. وهذا ما شجع عددا من الشركات المصدرة للصكوك للتداول في الإصدارات وتنفيذ صفقات في انسب الأوقات.

● أبدى سوق الصكوك مرونة عالية في الشرق الأوسط، على الرغم من الأوضاع السياسية فيه، مما أدى إلى قفزة بأكثر من 3 أضعاف على أساس سنوي لإصدارات الصكوك في منطقة الشرق الأوسط في ظل استفادة مصدري الصكوك من انخفاض تكاليف جمع الأموال.

كانت اصدارات الصكوك لعام 2011 قياسية، لاحظنا ذلك بداية من شهر يناير مع إصدار الصكوك الأكبر تاريخيا حتى الآن، والذي قام به مصرف قطر المركزي وجمع من خلاله مبلغ 9 مليارات دولار. وأعقب ذلك إصدارات عديدة من قبل المؤسسات المالية الإسلامية، في كل من شرق آسيا والشرق الأوسط، تطلعا منها للحصول على اقل الأسعار التمويلية ومتطلبات التمويل بالحد الأدنى. لقد لعبت الهيئات السيادية دورا رئيسيا في إصدارات الصكوك هذا العام الذي شهد إصدارات صكوك فصلية مستمرة تفوق السنوات السابقة. حيث بلغ متوسط الإصدار الفصلي لعام 2011 قيمة 20 مليار دولار مقارنة بقيمة 11,2 مليارا كإصدارات فصلية في عام 2010 و4,8 مليارات دولار كإصدارات فصلية عام 2009.

من إجمالي الإصدارات في عام 2011، ساهمت إصدارات الشركات بنسبة 22,4٪ من إصدارات الصكوك المصدرة بالدولار الأميركي، بزيادة عن عام 2010 حيث ساهم سوق الشركات بحصة قدرها 15,7٪ فقط. في عام 2011، وعادت الشركات إلى السوق الأولية بعد إلغاء أو تأخير خططها في عام 2010 بسبب الأزمة المالية التي حدثت بسبب الفقاعة العقارية في دبي وانفجارها، والتي رأينا تأثير هذه الأزمة المالية في مختلف أنحاء آسيا والشرق الأوسط.

في نوفمبر 2011، سجلت إصدارات الصكوك المصدرة من قبل الشركات رقما قياسيا تاريخيا بلغت 3,9 مليارات دولار للشهر. كما أن عوائد هذه الصكوك بقيت اقل من عوائدها المسجلة لمتوسط آخر 3 سنوات.

وبملاحظة الإصدارات من بداية السنة حتى نوفمبر نجد أن صكوك الشركات نمت بنسبة 153٪ لتصل إلى 17,9 مليار دولار نموا من إصدارات قامت بها الشركات عام 2010 بقيمة 7,1 مليارات دولار.

وبتحليل هذه الصكوك، نلاحظ ان 65,2٪ أو ما يعادل 11,7 مليار دولار من الصكوك صدرت من شركات في ماليزيا، بينما صدر 17٪ أو ما يعادل 3,1 مليار دولار من شركات في الإمارات العربية المتحدة وصدرت 11,3٪ أو ما يعادل 2 مليار دولار من شركات في المملكة العربية السعودية، كان أكبر إصدارات الشركات لهذا العام اصدار شركة أرامكو العربية ـ توتال الذي بلغت قيمته مليار دولار والإصدار كان لصكوك الإجارة والمشاركة لفترة 14 عام، يليها اصدار صكوك بنك الخليج الأول بقيمة 650 مليون دولار.